

الإرادة ص : ٧

### مسألة في إرادة الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم لا يخلو تعالى جده أن يكون مريدا لنفسه أو بإرادة و لا يجوز أن يكون مريدا لنفسه لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون مريدا للحسن و القبيح و قد دل الدليل على أنه لا يزيد القبيح و لا يفعله. و لا يجوز أن يكون مريدا بإرادة لأنها لا تخلو من أن تكون موجودة أو معروفة و لا يجوز أن تكون معروفة لأن المعدوم ليس بشيء و لا يوجب لغيره حكما. و إن كانت موجودة لم تخل من أن تكون قديمة أو محدثة فإن كانت قديمة وجب تماثلها للقديم تعالى و كذلك السوادان و البياضان فيجب تماثل القديمين كذلك. و أيضاً فلو كان مريدا بإرادة قديمة لوجب قدم المرادات بأدلة قد ذكرت في مواضعها. فلم يبق إلا أن يكون تعالى مريدا بإرادة محدثة و هذا باطل من حيث كانت الإرادة عند مثبتيها عرض والأعراض لا تقوم بأنفسها و لا بد لها من محال و لم تخل محل هذه من أن يكون هو أو غيره و محال كونه تعالى محل شيء من الأعراض لقدمه.

الإرادة ص : ٨

و لا يجوز أن يكون مريدا بإرادة محدثة تحل في غيره لوجوب رجوع حكمها إلى المحل و لا يصح أن يكون حكمها راجعا إلى محلها و يكون تعالى مريدا بها و وجودها لا في محل غير معقول و إثبات ما ليس بمعقول يؤدى إلى الجهالات فثبت أنه مريد مجازا لا حقيقة فتأمل ذلك. تمت المسألة و الحمد لله وحده و صلواته على سيدنا محمد و آله الطاهرين علقتها العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن الحسين بن العودي الأسدى الحللى تكملة قال الكراجى رضوان الله تعالى عليه فى كنز الفوائد بيان صفات المجاز فأما الذى يوصف الله تعالى به و مرادنا غير حقيقة الوصف فى نفسه فهو كثير فمنه مريد و كاره و غضبان و راض و محب و مبغض و سميع و بصير و راء و مدرك فهذه صفات لا تدل العقول على وجوب صفتة بها و إنما نحن متبعون للسمع الوارد بها

و لم يرد السمع إلا على اللغة و اتساعاتها و المراد بكل صفة منها معنى غير حقيقتها  
القول في المريد

اعلم أن المريد في الحقيقة و المعقول هو القاصد إلى أحد الضدين اللذين خطا بهما  
الموجب له بقصده و إشارته دون غيره. و هذا من صفات المخلوقين التي تستحيل أن  
يوصف في الحقيقة بها

الإرادة ص : ٩

رب العالمين إذ كان سبحانه لا يعترضه الخواطر و لا يفتقر إلى أدنى روية و فكر إذ  
كان هذا على ما بيناه فإنما معنى قولنا إن الله تعالى مرید لأفعاله أنها وقعت و هو عالم  
بها غير ساهم عنها و إنما لم يقع عن سبب موجب من غيره لها لأننا وجدنا القاصد منها  
للشيء الذي هو عالم به غير ساهم عنه و لا هو موجوداً لسبب وجوب من غيره مریداً له  
فصح إذا أردنا أن نخبر بأن الله تعالى يفعل لا عن سهو و لا غفلة و لا بإيجاب من غيره  
أن نقول هو مرید ل فعله و يكون هذا الوصف استعارة لأن حقيقته كما ذكرناه لا يكون  
إلا في المحدث. دليل و الذي يدل على صحة قولنا في وصف الله تعالى بالإرادة أنه  
سبحانه لو كان مریداً في الحقيقة لم يدخل الأمر من حالين إما أن يكون مریداً لنفسه  
أو مریداً بإرادة فلو كان مریداً لنفسه لوجب أن يكون مریداً للحسن و القبيح كما أنه  
لو كان عالماً لنفسه كان عالماً بالحسن و القبيح و إرادة القبيح لا تجوز على الله  
سبحانه. و الكلام في هذا يأتي محرراً على المجبرة في خلق الأفعال. فإذا ثبت أن الله  
عز و جل لا يجوز أن يريد المحبات علم أنه غير مرید لنفسه. و إن كان مریداً بإرادة  
لم تخل الإرادة من حالين إما أن تكون قديمة أو حادثة و يستحيل أن تكون قديمة بما  
بيناه من أنه لا قدیم سواه عز و جل. و الكلام على المجبرة في هذا داخل في باب نفي  
الصفات التي ادعت المجبرة أنه قديمة مع الله تعالى.

الإرادة ص : ١٠

و أيضاً فلو كان الله سبحانه مریداً فيما لم ينزل إما لنفسه و إما بإرادة قديمة معه

لوجب أن يكون مراده معه فيما لم ينزل لأنه لا مانع له مما أراده ولا حائل بينه وبينه ولكان ما يوجده من الأفعال لا تختلف أوقاته ولا يتأخر بعضه عن بعض لأن الإرادة حاصلة موجودة في كل وقت وهذا كله موضح أنه عز وجل ليس بمرید فيما لم ينزل لأن نفسه ولا لإرادة قديمة معه. وإذا بطل هذا لم يبق إلا أن يكون مریدا بعد أن لم يكن مریدا بإرادة محدثة وهذا أيضا يستحيل لأن الإرادة لا تكون إلا عرضا و العرض يفتقر إلى محل والله تعالى غير محل للأعراض ولا يجوز أن تكون إرادته حالة في غيره كما لا يجوز أن يكون عالما بعلم يحل في غيره وقدرا بقدرة تحل في غيره. ولا يجوز أيضا أن تكون لا فيه ولا في غيره لأنه عرض و العرض يفتقر إلى محل يحملها ويصح بوجوده وجودها. ولو جاز أن توجد إرادة لا في مرید بها ولا في غيره لجاز أن توجد حركة لا في متحرك بها ولا في غيره. فإن قيل إن الحركة هيئه للجسم وليس يجوز أن تكون هيئه غير حالة فيه قلنا ولم لا يجوز ذلك. فإن قيل لأن تغير هيئه الجسم مدرك بالحسنة فوجب أن يكون المعنى الذي يتغير به حالا فيه قلنا وكذلك المرید للشىء بعد أن لم يكن مریدا له قد يتغير عليه حس نفسه فوجب أن تكون إرادته تحله. فإن قيل بأى شىء من الحواس تحس الإرادة قلنا وبأى شىء من الحواس يحس الصداع.

الإرادة ص : ١١

فإن قيل إن الإنسان يدرك ألم الصداع في موضعه ضرورة قلنا فلم نركم أشرتم إلى حاسة بعينها أدركه بها. ولنا أن نقول وكذلك المريد في الحقيقة يعلم بتغير حسه ويدرك ذلك من نفسه ضرورة

فصل من كلام شيخنا المفيد رضي الله تعالى عنه في الإرادة

قال الإرادة من الله جل اسمه نفس الفعل و منخلق الضمير وأشباهه مما لا يجوز إلا على ذوى الحاجة والنقص. و ذاك أن العقول شاهدة بأن القصد لا يكون إلا بقلب كما لا تكون الشهوة والمحبة إلا لذى قلب و لا تصح النية والضمير العزم إلا على ذى خاطر يضطر معها في الفعل الذي يغلب عليه إلى الإرادة له و النية فيه و العزم. و لما كان

الله تعالى يجل عن الحاجات ويستحيل عليه الوصف بالجوارح والآلات ولا يجوز عليه الدواعي والخطرات بطل أن يكون محتاجاً في الأفعال إلى الفضول والعزمات وثبت أن وصفه بالإرادة مخالف في معناه لوصف العباد وأنها نفس فعله الأشياء وإطلاق الوصف بها عليه مأخذ من جهة الاتباع دون القياس وبذلك جاء الخبر عن أئمة الهدى ع.

قال شيخنا المفید رحمه الله أخبرنى أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن يعقوب الكليني عن أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى قال قلت لأبي الحسن ع أخبرنى عن الإرادة من الله تعالى و من الخلق فقال الإرادة من الخلق الضمير و ما يbedo لهم بعد كذا الفعل و الإرادة

الإرادة ص : ١٢

من الله تعالى إحداثه الفعل لا غير ذلك لأنه جل اسمه لا يهم ولا يتذكر  
قال شيخنا المفید رحمه الله و هذا نص من مولانا على اختيارى في وصف الله تعالى  
بالإرادة و فيه نص على مذهب لي آخر منها و هو أن إرادة العبد تكون قبل فعله و إلى  
هذا ذهب البلخي . و القول في تقدم الإرادة للمراد كالقول في تقدم القدرة للفعل و قول  
الإمام ع في الخبر المتقدم أن الإرادة من الخلق الضمير و ما يbedo لهم بعد الفعل  
صريح في وجوب تقدمها للفعل إذ كان الفعل يbedo من العبد بعدها و لو كان الأمر فيها  
على مذهب الجبائى لكان الفعل باديا في حالها و لم يتأخر بدوه إلى الحال التي هي بعد  
حالها  
فصل

اعلم أنا نذهب إلى أن الإرادة تتقدم المراد كتقدمة القدرة للمقدور غير أن الإرادة موجبة  
للمراد و القدرة غير موجبة للمقدور و الإرادة لا تصلح إلا للمراد دون ضده و ليس كذلك  
القدرة لأنها تصلح أن يفعل الشيء بها فضده بدلاً منه و الجميع أعراض لا يصح بقاوتها  
فصل معنى القول في أن الإرادة موجبة

معنى قولنا في الإرادة أنها موجبة هو أن الحقيقة متى فعل الإرادة لشيء وجب وجود ذلك الشيء إلا أن يمنعه منه غيره فأما أن يمتنع هو من مراده فلا يصح ذلك. و من الدليل على صحة ما ذكرناه أنه قد ثبت تقدم الإرادة على المراد لاستحالة أن يريد الإنسان ما هو فاعل له في حال فعله فيكون مريدا للموجود كما يستحيل أن يقدر على الموجود وإذا ثبت أن الإرادة متقدمة للمراد لم يخل أمر المريد لحركة يده من أن يكون واجبا وجودها عقلاً عقلاً

الإرادة ص : ١٣

بلا فصل أو كان يجوز عدم الحركة فلو جاز ذلك لم يعدم إلا بوجود السكون منه بخلافها. ولو فعل السكون في الثاني من حال إرادته للحركة لم يخل من أن يكون فعله بإرادة له أو سهو عنه و محال أن يفعله بإرادة لأن ذلك موجب لاجتماع إرادتي الحركة والسكون لشيء واحد في حالة واحدة و محال وجود السهو عن السكون في حال إرادته للحركة فبطل جواز امتناع الإنسان مما قد فعل الإرادة له على ما شرحناه. مسألة إن قال قائل إذا كنتم تقولون أن إرادة الله تعالى لفعله هي نفس ذلك الفعل ولا تشتبتون له إرادة غير المراد فما معنى قولكم أراد الله بهذا الخبر كذا ولم يرد كذا وأراد العموم ولم يرد الخصوص وأراد الخصوص ولم يرد العموم جواب قيل له معنى ذلك أن المقدور أخباراً كثيرة عن أشياء مختلفة فقولنا أراد كذا ولم يرد كذا فهو أنه فعل الخبر الذي هو عن كذا ولم يفعل الخبر الذي هو عن كذا و فعل القول الذي يفهم منه كذا ولم يفعل القول الذي يفهم منه كذا. وهذا كقولنا إنا إذا قلنا الحمد لله رب العالمين وأردنا القرآن كان ذلك قرآننا وإذا أردنا أن يكون منا شكر الله تعالى كان كذلك. فإننا لسنا نريد أن قوله واحداً ينقلب بإرادتنا قرآننا إن جعلناه قرآننا و يكون كلاماً لنا إن جعلناه لنا كلاماً وإنما معناه أن في مقدورنا كلامين نفعل هذا مرة وهذا مرة. فإن قال فكان من قولكم أن الحمد لله رب العالمين إذا أردتم به القرآن يكون مقدوراً لكم قلنا هذا كلام في الحكایة والمحکی و له باب يختص به و سنورد إن

الإرادة ص : ١٤

شاء الله تعالى طرفا منه

فصل

فأما إرادة الله تعالى لأفعال خلقه فهي أمره لهم بالأفعال و وصفناه له بأنه يريد منه كذا إنما هو استعارة و مجاز و كذلك كل من وصف بأنه يريد لما ليس من فعله تعالى طريق الاستعارة و المجاز. و قول القائل يريد مني فلان المصير إليه إنما معناه أنه يأمر بذلك و يأخذني به و أرادني فلان على كذا أي أمرني به فقولنا إن الله يريد من عباده الطاعة إنما معناه أنه يأمرهم بها. وقد تعبير بالإرادة عن التمني و الشهوة مجازا و اتساعا فيقول الإنسان أنا أريد أن يكون كذا أي أتمناه و هذا الذي كنت أريده أي أشتهيه و تميل نفسي إليه. والاستعارات في الإرادات كثيرة. فأما كراهة الله تعالى للشيء فهو نهيه عنه و ذلك مجاز كالإرادة فاعلمه

القول في الغضب والرضا

و هاتان صفتان لا تصح حقيقتهما إلا في المخلوق لأن الغضب هو نفور الطياع و الرضا ميلها و سكون النفس و وصف الله تعالى بالغضب و الرضا إنما هو مجاز و المراد بذلك ثوابه و عقابه فرضاه وجود ثوابه و غضبه وجود عقابه فإذا قلنا رضى الله عنه فإنما يعني أثابه الله تعالى و إذا قلنا غضب الله عليه فإننا نريد عاقبته فإذا علق الغضب و الرضا بأفعال العبد فالمراد بهما الأمر و النهي نقول إن الله يرضى الطاعة بمعنى يأمر بها و يغضب من المعصية بمعنى ينهى عنها

الإرادة ص : ١٥

القول في الحب والبغض

و هاتان الصفتان إنما يوصف الله تعالى بها مجازا لأن المحبة في الحقيقة ارتياح النفس إلى المحبوب و البغض ضد ذلك من الانزعاع و النفور الذي لا يجوز على التقديم فإذا قلنا إن الله عز وجل يحب المؤمن و يبغض الكافر فإنما نريد بذلك أنه

ينعم على المؤمن و يعذب الكافر و إذا قلنا إنه يحب من عباده الطاعة و يبغض منهم  
المعصية جرى ذلك مجرى الأمر و النهى أيضا على المعنى الذى قدمنا فى الغضب و  
الرضا

القول فى سميع و بصير

اعلم أن السميع فى الحقيقة هو مدرك الأصوات بحاسة سمعه و البصير هو مدرك  
المبصرات بحاسة بصره و هاتان صفتان لا يقال حقيقتهما فى الله تعالى لأنه يدرك  
جميع المدركات بغير حواس و لا آلات فقولنا إنه سميع إنما معناه لا تخفى عليه  
السموعات و قولنا بصير معناه أنه لا يغيب عنه شيء من المبصرات و أنه يعلم هذه  
الأشياء على حقائقها بنفسه لا بسمع و بصر و لا بمعان زائدة على معنى العلم. و قد  
جاءت الآثار عن الأئمة ع بما يؤكّد ما ذكرناه.

قال شيخنا المفید رضوان الله عليه أخیرنی أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن  
محمد بن يعقوب الكلینی عن على بن إبراهیم بن هاشم عن محمد بن عیسی عن حماد عن  
حریز عن محمد بن سالم الثقی قال قلت لأبی جعفر الباقر إن  
الإرادة ص : ١٦

قوما من أهل العراق يزعمون أن الله تعالى سميع بصير كما يعلّلونه قال فقال تعالى  
الله تعالى إنما يعقل ذلك فيما كان بصفة المخلوق و ليس الله تعالى كذلك  
و بإسناده عن محمد بن يعقوب عن على بن محمد مرسلا عن الرضا أنه قال في كلام له  
في التوحيد و صفة الله تعالى كذلك بأنه سميع أخبار بأنه تعالى لا يخفى عليه شيء  
من الأصوات و ليس هذا على معنى تسميتنا بذلك و كذلك قولنا بصير فقد جمعنا الاسم  
و اختلف فيما المعنى و قولنا أيضا مدرك و راء لا يتعدى به معنى عالم فقولنا راء معناه  
عالم بجميع المرئيات و قولنا مدرك معناه عالم بجميع المدركات فهذه صفات

المجازات و الحمد لله